

مراجعة العمليات

الأعمال المصرفية

مثّل عام ٢٠٠٩ تحدياً كبيراً بالنسبة للأعمال المصرفية بشكل عام والأعمال المصرفية للشركات والأعمال المصرفية التجارية على وجه الخصوص جراء التباطؤ الإقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة الإقتصادية التي استمرت قرابة العام. فعلى المستوى المحلي، تأثرت العديد من القطاعات الأساسية ومنها العقارات والإنشاء والمقاولات والصناعة والسياحة بشكل سلبي. تحت هذه الظروف ظلت وحدتي الأعمال المصرفية للشركات والأعمال المصرفية التجارية صامدتان أمام حالة الفوضى والاضطراب التي سادت الأسواق المالية من خلال تقوية أدائها وتعزيزه ضمن هذه الفترة العصيبة. وتم تحقيق ذلك من خلال الاستهداف والانتقاء الحذر للزبائن عند توفير التمويل وذلك تطبيقاً لسياسات البنك الحكيمة في الإقراض. ونتيجة لذلك، زادت الموجودات وتحسنت في نفس الوقت هوامش الفائدة.

وحدة الأعمال المصرفية الحكومية والمؤسسات المالية

تماشياً مع طبيعة نشاطات العمل المتخصصة، فقد تم إنشاء وحدة جديدة تسمى «وحدة الأعمال المصرفية الحكومية والمؤسسات المالية» في عام ٢٠٠٩. والهدف الرئيسي لهذه الوحدة هو التركيز على العلاقات بشكل عام مع حكومة مملكة البحرين ومع هيئاتها وأجهزتها ومؤسساتها، وعلى الصفقات والعقود الضخمة والقروض المشتركة وصفقات المؤسسات (بما في ذلك المؤسسات المالية وتمويل التجارة الخارجية) في الأسواق المحلية والإقليمية.

وخلال عام ٢٠٠٩، وطدّت الوحدة من علاقاتها القوية مع الهيئات والأجهزة الحكومية وذلك من أجل تلبية احتياجاتها المختلفة وخصوصاً في مجال استيراد المعدات والآلات.

ولعبت الوحدة أيضاً دوراً استشارياً لدعم بعض الدوائر الحكومية في تقييم العديد من الخيارات فيما يتعلق باحتياجاتها التمويلية وتقديم مقترحات بالحلول الفعالة. وعملت الوحدة بالاشتراك مع وزارة الأشغال على هيكلة قرض لأجل بمبلغ ٨٥,٥ مليون دينار بحريني وذلك من أجل التمويل الجزئي لعدد من مقاولي درجة (أ) في البحرين لتنفيذ مشاريع البنية التحتية المستمرة. وعملت الوحدة كذلك مع جملة من المقاولين المحليين والدوليين لهيكلة تمويل متوسط الأجل لشهادات تقدم العمل وذلك لتمويل واحد من المشاريع الحكومية الرئيسية. ويقوم بنك البحرين الوطني حالياً بالتعاون مع مجموعة من البنوك المحلية والإقليمية والدولية

على العمل بعقد تسهيل يلبي الاحتياجات المالية المرتبطة بمشروع جسر المحبة الذي يربط مملكة البحرين بشقيقتها دولة قطر.

وخلال العام، أبرمت وحدة المؤسسات المالية وتمويل التجارة اتفاقية تسهيل مع برنامج تمويل التجارة العربية الذي يتخذ من أبوظبي مقراً لأعماله. وذلك من أجل تقديم حد تسهيلات ائتمانية لبنك البحرين الوطني بغرض تمويل صادرات الشركات البحرينية إلى الأسواق العربية والدولية. وقد تم استخدام الحد الائتماني بشكل فعّال عبر هذا العام.

ومن ناحية أخرى، نجحت الوحدة في إدارة تعرضها وانكاشفها على المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية المتعثرة خلال الأزمة المالية الحالية. الأمر الذي ضمن المحافظة على نوعية موجودات المحفظة. كما ونجحت الوحدة كذلك في التخارج في الوقت المناسب من بعض الصفقات والعقود التي تربطها مع الهيئات الإقليمية التي واجهت مصاعب مالية. وفي إعادة هيكلة العديد من القروض المشتركة الحالية وذلك بالتنسيق مع مقرضين آخرين لتعزيز وضع القرض المشترك ولتحسين شروط التسعير والشروط الأخرى المتعلقة بالتسهيلات. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على ربحية هذه العقود. وحصلت الوحدة على عدد كبير من خطابات الضمان من البنوك الدولية نيابة عن المقاولين الدوليين ممن وكل إليهم بعملية تنفيذ عقود لإنشاء البنى التحتية الضخمة في مملكة البحرين. كما واضطلعت الوحدة بدور هام ونشط في الحصول على ودائع مصرفية (على شكل استثمارات) من بعض البنوك الإقليمية والدولية.

وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية

استمرت وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية في اجتذاب أصول جديدة خلال عام ٢٠٠٩. وبالرغم من المدفوعات الضخمة التي تمت سلفاً، فإن سجل المحفظة الإقليمية تجاوز ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. وتتكون المحفظة من أصول متنوعة ذات نوعية عالية الجودة تتركز معظمها في المملكة العربية السعودية وقطر والكويت وتشمل إلتزامات متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل مكشوفة على بعض الشركات المرموقة والأسماء العريقة والبارزة التي يعهد إليها القيام بأدوار رئيسية في عمليات التنمية الاقتصادية والصناعية في بلدانها. واستمر البنك أيضاً في اجتذاب مستويات عالية من الودائع في المنطقة وعلى وجه الخصوص من المناطق التي توجد لدينا



عبدالرحمن عبدالله محمد
المدير العام

المجموعة المصرفية

يرى بنك البحرين الوطني بأن معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستتعاوى تدريجياً خلال عام ٢٠١٠ مع تحقيق معدلات نمو أعلى مقارنة بالدول الأخرى من العالم، وذلك نتيجة معدلات الإنفاق الحكومي العالية وإستثمارات القطاع الخاص وعودة الثقة العامة لدى المستهلكين وسوق الأعمال.



تم طرح بطاقة فيزا
بنك البحرين الوطني البلاطينية
المرموقة لزبائن بنك البحرين
الوطني الكرام من ذوي الدخل
العالي والمعتادين على
الرفاهية وكماليات الحياة الراقية.

وقام البنك كذلك بتقديم برامج تحفيز خاصة بالقروض الشخصية تسمح للمقترضين بالاستفادة من فترات السماح في التسديد والاستفادة أيضاً من مزايا الأسعار. ولتقديم هذا البرنامج لأكبر فئة ممكنة في السوق، قام البنك بزيادة وتوسعة قائمته لأصحاب وأرباب العمل ممن يتأهل موظفونهم للحصول على تسهيلات ائتمانية.

وضمن رؤية البنك الإستراتيجية الهادفة إلى وضع الخدمات المصرفية في متناول يدّ زبائنه، استمرت وحدة الأعمال المصرفية الشخصية في مبادراتها الساعية لتحسين وتطوير شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك في مختلف مناطق مملكة البحرين. وفي هذا الصدد، تم تركيب أجهزة صراف آلي حديثة ومتطورة في العديد من المواقع الخارجية، مما زاد عدد أجهزة شبكة الصراف الآلي التابعة للبنك ليصل إلى ٥٢ جهازاً وهو ما عزز من مركز ومكانة البنك باعتباره شبكته للصراف الآلي الأكبر في المملكة من حيث العدد ومدى الانتشار.

واستمر القسم كذلك في تفعيل قنوات توزيع المبيعات المباشرة خلال عام ٢٠٠٩، فمن خلال توفير الخدمات للزبائن على أعتاب منازلهم، استطاع فريق المبيعات المباشرة الحصول على حسابات جديدة من عدد متزايد من الزبائن. وقد حقق الفريق نجاحاً باهراً في الحصول على أنشطة أعمال جديدة من قطاعات مثل قطاع الرهن العقاري الذي يحتاج إلى متابعة متواصلة مع الزبائن قبل إبرام العقد.

الخدمات المصرفية الشخصية

خلال عام ٢٠٠٩، مثلت بيئة التشغيل تحدياً كبيراً مع زيادة تفاقم الأزمة المالية خلال النصف الأول من العام، فقد زادت ضغوط التسعير على المطلوبات بسبب وجود قيود على السيولة والتي واجهتها بعض البنوك. ولهذا قمنا بمراجعة أسعار الموجودات لكي تناسب السوق ولتتبعس انخفاض أسعار الفائدة التي أثرت بدورها على هوامش التشغيل والأصول الاستهلاكية. وفي ظل أوضاع السوق الصعبة هذه، مارست وحدة الأعمال المصرفية الشخصية نشاطاتها وقامت بطرح منتجات وحملات ترويجية جديدة وفي الوقت نفسه الذي قامت بتعزيز خدماتها ومنتجاتها الحالية لتقدم منتجات جذابة تتناسب مع قطاعات السوق المختلفة. فقد تم طرح حملة ترويجية مكثفة للترويج عن القروض الشخصية، بالإضافة إلى حملات ترويج وتسويق تكتيكية شملت بطاقات الإئتمان وبطاقات الصراف الآلي وبرنامج إيدار الوطني.

وفي هذا الإطار، تم طرح بطاقة فيزا بنك البحرين الوطني البلاطينية المرموقة لزبائن البنك الكرام من ذوي الدخل العالي وممن تربطهم علاقات وطيدة مع البنك. وتستهدف بطاقة فيزا بنك البحرين الوطني البلاطينية الزبائن المعتادين على الرفاهية وكماليات الحياة، وتقدم لهم مزايا خاصة تتناسب مع نمط حياتهم. وتم أيضاً في هذا السياق رفع درجة مجموعة مختارة من زبائن بطاقة فيزا بنك البحرين الوطني الذهبية لدرجة البطاقة فيزا البلاطينية، وذلك كبادرة تقدير من البنك لعلاقتهم الوطيدة معه. وضمن جهود البنك المبذولة من أجل زيادة القيمة المضافة لزبائننا الكرام، فقد تم تقديم مزايا خاصة لحاملي البطاقات وذلك عن طريق عروض مميزة مع مجموعة كبيرة من شركاء البنك من بين كبار التجار.

ومن الإنجازات الهامة التي حققها البنك خلال العام، كان طرح نموذج معاملات بنك البحرين الوطني المصرفية عبر الانترنت لزبائن البنك من الأفراد. وتم طرح حملة إعلامية متعددة الوسائط للإعلان والترويج عن تدشين هذه الخدمة، حيث لاقى ذلك قبولاً وصدى واسعاً في السوق، ولوحظت زيادة كبيرة في عدد الزبائن المستخدمين لهذه الخدمة.



عبدالعزیز عبد اللہ الأحمد
مساعد المدير العام التنفيذي

التسويق والمبيعات

في ظل أوضاع السوق الصعبة
هذه، مارست وحدة الأعمال
المصرفية الشخصية نشاطاتها
وقامت بطرح منتجات وحملات
ترويجية جديدة وفي الوقت
نفسه الذي قامت بتعزيز خدماتها
ومنتجاتها الحالية لتقدم منتجات
جذابة تتناسب مع قطاعات
السوق المختلفة.

مراجعة العمليات

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلو على ذلك، فإنه من خلال جهوده الدؤوبة الهادفة إلى الاضطلاع بدور حيوي في الاقتصاد المحلي، استمر بنك البحرين الوطني خلال هذا العام بالمشاركة بشكل فاعل في شراء سندات الخزينة وإصدارات الصكوك الإسلامية لحكومة مملكة البحرين.

وحدة تسويق ومبيعات الخزينة

يوصف هذا العام على أنه عام زاخر بالتحديات بالنسبة لوحدة تسويق ومبيعات الخزينة، حيث واجهت أعداد كبيرة من البنوك مشاكل في السيولة جراء انتشار وتفاقم الأزمة المالية العالمية. وفي سياق إدارة احتياجات السيولة بشكل عام، ومن خلال الاستفادة من الوضع المالي الراسخ للبنك، تبنت الوحدة استراتيجية تسويق مباشرة وفعالة قائمة على تقديم معدلات فائدة جذابة على ودائع زبائن البنك الكرام وتوفير خدمات صرف أجنبي جذابة. ونتيجة لذلك، حققت الوحدة مستويات استثنائية من الدخل والمبيعات خلال العام.

وحدة الصناديق والاستثمار

وعلى جانب الخدمات الاستشارية للاستثمار، تجنب البنك خلق منتجات قائمة على الأسهم أو صناديق التحوط نظراً لعدم قبول الزبائن المخاطر المتعلقة بها، وبدلاً من ذلك اهتم البنك بصفة أكبر بالمنتجات ذات الدخل الثابت ومساعدة الزبائن في التخرج من بعض المنتجات وتجميد المكاسب من خلال الاستثمار في الأدوات ذات الدخل الثابت. وقام البنك أيضاً باتخاذ خطوات في سبيل زيادة تشكيلة منتجاته ليكون مستعداً وجاهزاً بتشكيلة منتجات تناسب مع قابلية الزبائن للتعرض للمخاطر عندما يتحسن مستوى الطلب.

وعلى جانب محفظة البنك الخاصة، قام البنك وبشكل كبير بتخفيض استثماراته في بعض فئات الموجودات في أوائل عام ٢٠٠٩. وتم استثمار محصلات البيع في سندات محمية رأس المال والتي تتضمن كذلك خيارات في أسواق الأسهم وذلك بسبب عوائدها الجذابة بالإضافة إلى احتمال ارتفاع قيمتها عند بداية صعود الأسهم التي تمثلها. وقد أدى هذان الإجراءان إلى تخفيض مخاطر المحفظة وهو ما ساعد في تجنب آثار معدلات البيع الكبيرة الذي شهدها شهر مارس من عام ٢٠٠٩. وقد تبني البنك نهجاً قائماً على الحذر عندما تعافت الأسواق بعد ذلك. وسيستمر التركيز على تخفيض معدلات التذبذب وعلى إعادة توازن محفظة البنك في ضوء التغييرات في البيئة الاستثمارية. وينتهج البنك نظرة جديدة في مجال تخصيص الموجودات في مختلف الفئات ويستمر في البحث عن فرص إقليمية.

بالانخفاض مرة أخرى بعد أن كان الملاذ الآمن في ذروة الأزمة. واستقرت الأنشطة الاقتصادية على نطاق عالمي بل وبدأت بالصعود في العديد من البلدان. وبحلول شهر أكتوبر ٢٠٠٩، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته بمعدلات النمو العالمي لعام ٢٠١٠ إلى ٣,١ بالمائة، وذلك جراء قيام برامج التحفيز المالي بدفع مبالغ وصلت إلى ٢ تريليون دولار أمريكي إلى النظام المالي العالمي وارتفاع مستوى الطلب في آسيا والذي سحب بدوره الاقتصاد العالمي من عثرته وانقذه من أسوأ كساد من نوعه يواجهه منذ الحرب العالمية الثانية.

وحدة الأوراق والسندات الاستثمارية المتداولة

ضمن محفظة الدخل الثابت التي تتكون من السندات الاستثمارية الممتازة ذات أسعار فائدة متفاوتة والأوراق المالية ذات أسعار فائدة ثابتة، استمر البنك في سياسته الهادفة إلى الاحتفاظ بسندات حكومية ذات سيولة عالية وسندات استثمارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمتاز بوجودها العالية. وقد استفادت الوحدة بشكل كامل من بيئة انخفاض أسعار الفائدة من خلال التحول إلى أسواق السندات قصيرة الأجل لمجموعة الدول السبع. وتم أيضاً استخدام سياسات ظرفية أخرى للاستفادة التامة من تذبذب الأسواق والذي نتج عنه مكاسب في رأس المال طوال العام. كما وتم تنفيذ واتباع قواعد وسياسات ائتمانية واستثمارية محافظة لحماية رأس المال في بيئة استثمارية اتسمت بعدم الاستقرار والوضوح. وقد ساعدت هذه الاستراتيجيات مصحوبة بعمليات تنويع في مصادر الدخل في تحقيق عوائد تجاوزت المعدلات السائدة.

وحدة الصرف الأجنبي وأسواق العملات

في ظل توالي حالات إفلاس المؤسسات المصرفية والمالية وما تبعها من برامج تحفيز مالي لتدارك الأوضاع في الأسواق العالمية من قبل البنوك والمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم، لعبت المخاوف حيال المخاطر الائتمانية عاملاً رئيسياً في الاستراتيجيات العامة التي تم تنفيذها وتطبيقها من قبل وحدة أسواق المال خلال عام ٢٠٠٩. ومع بقاء مخاوف السيولة على قمة أولويات البنك، فإن الوحدة اتبعت طريقة حذرة في استخدام المبالغ الفائضة بكل كفاءة وفعالية وذلك دون تعريض البنك بشكل غير ضروري للمخاطر الناتجة عن الدورة الزمنية. ومع ذلك، وبرغم حالة الاضطراب في الأسواق العالمية وانخفاض أسعار الفائدة، فإن وحدة أسواق المال استطاعت بنجاح تجاوز التوقعات حيث قامت خلال العام بتطبيق عدد من الإجراءات والسياسات الحذرة لصدّ فجوات العوائد وصفقات مقايضة الصرف الأجنبي وذلك في الأسواق الدولية وأسواق



حسين سيد علي الحسيني
نائب المدير العام

مجموعة الخزينة والإستثمار

أدت برامج التحفيز المالي غير المسبوقة من قبل الحكومات إلى استعادة الثقة في الأسواق المالية العالمية.

مجموعة الخزينة والاستثمار

في وقت مسبق من هذا العام، كان المستثمرون يقومون بعمليات تسعير بشكل متزايد كنوع من التبعات للأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي تفاقم بدوره ليتحول إلى حالة من الهلع لبيع جميع أنواع الموجودات في غضون شهر مارس. ولكن سرعان ما تبددت المخاوف من احتمال حدوث كساد اقتصادي مع منتصف عام ٢٠٠٩، وما لبثت أن استعادت أسواق المال عافيتها بشكل ملموس. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الاستجابة السريعة من قبل صانعي القرار ووضعي السياسات المالية والتي جاءت على هيئة مجموعة من التدابير تمثلت في تخفيض أسعار الفائدة، ورفع القيود بشكل كمي، واعتماد برامج التحفيز المالي. وقد أدت برامج التحفيز المالي غير المسبوقة من قبل الحكومات على نطاق العالم والتي كانت مصحوبة بعمليات التخفيض الكبيرة في أسعار الفوائد من قبل البنوك والمصارف المركزية إلى استعادة الثقة في الأسواق المالية العالمية. ونهضت أسواق الأسهم والسندات من عثرتها وفي الوقت الذي بدأ سعر الدولار الأمريكي



بالإضافة إلي الكثير من الجوائز التي فزنا بها فقد حاز البنك على جائزة جيه. بي. مورغان التقديرية للجودة في عام ٢٠٠٩ لتفوق في إجراء المعاملات بالدولار الأمريكي.

الإلكترونية. ومن شأن البطاقة المزودة بالشريحة الإلكترونية أن تعزز من أمن وسلامة المعاملات التي ينجزها زبائننا الكرام من خلال استخدام الرقم السري عند إتمام أي معاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، قام بنك البحرين الوطني بتدشين نظام إشعار نصي باستخدام الرسائل القصيرة عبر الهواتف المحمولة إثر القيام بأي معاملة بالبطاقة الائتمانية. ويشمل الإشعار المعلومات الأساسية للمعاملة مثل تاريخ ووقت إجراء الصفقة والمحل التجاري التي جرت من خلاله ومبلغ المعاملة. ومن شأن هذه الخدمة أن تعزز من راحة وإطمئنان الزبائن عند القيام بالمعاملات بشكل آمن فور استخدامهم لبطاقتهم الائتمانية.

ومن بين المشاريع الهامة الأخرى التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٠٩ كان اعتماد برنامج متخصص لمكافحة غسيل الأموال وهو (حل ٣ آي - إنفوتيك أموك)، ويشمل هذا البرنامج تغطية لجميع القنوات المصرفية المتاحة للأفراد، بما في ذلك بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي بالإضافة إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف وغيرها من المعاملات المصرفية الأخرى التي يقوم بها زبائن البنك من الأفراد والمؤسسات والشركات.

وبناءً على احتياجات البنك، تم أيضاً استحداث جيل جديد من آلات الدفع عند نقاط البيع القائمة على تقنية اتصال (جي بيه آر أس). وجاءت هذه المبادرة لتلبي احتياجات أنشطة الأعمال المتنامية، حيث تم استكمالها خلال وقت قياسي رغم صعوبة التنفيذ والمستوى العالي من الخبرة الفنية والتنسيق اللازم مع مختلف المحلات التجارية. وتمثل هذه المبادرة خطوة كبيرة وهامة نحو مساعدة التجار الذين يتعامل معهم البنك في خدمة زبائننا الكرام بشكل أكثر فاعلية، وتسهيل مزاوله أعمالهم.

وتم أيضاً ادراج برنامج جديد من أجل تحديث نظام الموارد البشرية يقوم على أحدث التقنيات المتطورة التي تتماشى مع بقية أنظمة البنك، وهو ما من شأنه مساعدته في الاستفادة من إدارة أفضل للموارد والتنفيذ الفوري لجميع الأنشطة اليومية المتعلقة بالموارد البشرية والإدارية.

ومن أجل مساعدة مسؤولي خدمات الزبائن في مزاوله أعمالهم بشكل أكثر فاعلية، فقد تم تزويد المسؤولين بأجهزة البلاكبيري المحمولة التي تمكنهم عبر خدمات الهاتف المتطورة من الوصول إلى بريدهم الإلكتروني ولجداول أعمالهم مما يسهل من التواصل مع زبائن البنك الكرام.

تقنية المعلومات

استهل بنك البحرين الوطني عام ٢٠٠٩ بتنفيذ العديد من المشاريع الهامة في مجال تقنية المعلومات وذلك من أجل تعزيز تجربة زبائننا الكرام المصرفية وتطوير البنية الأساسية لتقنية المعلومات، لنتمكن بذلك من الانتقال التدريجي نحو تبني آخر التطورات التكنولوجية والتأكد من الالتزام والتقيّد بالاشتراطات والقواعد الإرشادية للسلطات والجهات الرقابية.

وضمن رؤية البنك الاستراتيجية لتقديم خدمات فائقة الجودة للزبائن، قام بنك البحرين الوطني بتدشين مشروع خدمة المعاملات المصرفية عبر الانترنت خلال عام ٢٠٠٩، بواسطة استحداث نظام برمجي متخصص بالتعاون مع شركة بنفت. ويعتبر هذا النوع من خدمة التقديم الخارجي للتطبيقات البرمجية الأول من نوعه في مملكة البحرين وهو يقدم بدرجة كبيرة نموذجاً آمناً وفعالاً من حيث التكلفة، وفي نفس الوقت يحقق فيه جميع أهداف عمل البنك. وستشمل الخدمات المقدمة عن طريق الانترنت - على سبيل المثال لا الحصر - الوصول المباشر للحسابات وبطاقات الائتمان من قبل الزبائن، ميزة الإطلاع على كشف الحساب إلكترونياً وإمكانية طباعته، وتحويل الأموال بين الحسابات، وتسهيلات تحويل الأموال محلياً ودولياً، ودفع الفواتير، وخدمات زيادة رصيد بطاقات الهاتف النقال المدفوعة الأجر، وإجراء عمليات دفع فواتير بطاقات الائتمان، الخ.

وضمن التزام البنك نحو تطوير مركز خدمات الزبائن، تم تركيب نظام جديد لمركز الاتصالات ليحل محل النظام القديم. والهدف الرئيسي لهذا النظام الجديد هو تقديم تجربة مصرفية موحدة لزبائننا الكرام، والعمل على تحقيق جميع احتياجاتهم المصرفية. ويتيح النظام الجديد سهولة الانتقال بين المعاملات المصرفية مع وجود خصائص ومزايا جديدة تساعد على تنفيذ وإجراء مختلف العمليات التي يقوم بها الزبائن بشكل مستمر وبدقة عالية. وتساعد الميزة المتطورة هذه على التواصل مع القنوات المصرفية الأخرى، الأمر الذي يمكّننا من ضمان تقديم تجربة مصرفية ممتعة لزبائن بنك البحرين الوطني.

ولضمان أمن معاملات البطاقات حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، قام البنك بتحديث أنظمتهم الأساسية من نظام أجهزة الصراف الآلي، ونظام بطاقات الائتمان، والأنظمة الطرفية الأخرى وذلك للالتزام بمعايير ومواصفات «يورو ماستركارد وفيزا» الموحدة، حيث قام البنك بإصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي المزودتين بالشريحة



عبدالله عبدالرحمن حسين
مساعد المدير العام التنفيذي

خدمات الزبائن

لضمان أمن معاملات البطاقات، قام البنك بتحديث أنظمتهم الأساسية من نظام أجهزة الصراف الآلي، ونظام بطاقات الائتمان، والأنظمة الطرفية الأخرى وذلك للالتزام بمعايير ومواصفات «يورو ماستركارد وفيزا» الموحدة، حيث قام البنك بإصدار بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي المزودتين بالشريحة الإلكترونية.

مراجعة العمليات

بالنسبة للمطلوبات، نجحت الوحدة في اجتذاب ودائع جديدة، حيث فضل الزبائن الاحتفاظ بأموالهم لدى البنك نظراً لسمعته المرموقة كونه أكثر المؤسسات المالية أمناً واستقراراً في مملكة البحرين.

وساعدت التطورات الداخلة على قنوات الاتصال في تقديم خدمات أكثر فعالية لزبائن البنك من بين الشركات والمؤسسات التجارية. فلا تزال وحدة الأعمال المصرفية للشركات تمثل «محطة واحدة» لتقديم الحلول والمنتجات المصرفية المتنوعة التي تلبى كافة احتياجات زبائن البنك من بين المؤسسات والتي تشمل بالإضافة للمنتجات والخدمات المصرفية التقليدية الموجهة لهذا القطاع، باقة من المنتجات والحلول المصرفية التي تلبى احتياجاتهم المصرفية كأفراد، والمنتجات المصرفية المخصصة لأعمال ونشاطات الخزينة.

ولا تزال وحدة الأعمال المصرفية التجارية في وضع مثالي في السوق المحلية يؤهلها لتلبية ودعم احتياجات زبائنها من بين الشركات والمؤسسات التجارية. وتبعث مشاريع السنة القادمة التي هي تحت قيد التنفيذ على التفاؤل، ولا تزال الوحدة على ثقة بتجاوز هذه الأوقات الصعبة.

ولجعل الفروع أكثر راحة لزبائن البنك ولضمان سهولة تدفق المعاملات، تمت إعادة تصميم فروع بنك البحرين الوطني ضمن برنامج لتحديثها وتجديدها. وفي هذا الإطار، تم تجديد فرع السيف وفرع مدينة عيسى وفرع شمال المحرق لتصبح الأفرع في هيئة جديدة وتصميم حديث، حيث أن أجواء الأفرع صارت مناسبة أكثر لإنجاز معاملات زبائننا الكرام وإثراء تجربتهم المصرفية.

وقد تم تزويد وتبني أحدث الأنظمة التكنولوجية المتطورة والأجهزة المتخصصة التي تيسر من القيام بالعمل المصرفي وتساعد في زيادة الكفاءة وضمان درجة عالية من المهارة والالتقان إلى جانب إضافتها المزيد من الأمن والحماية. فقد بدأ البنك بتطبيق برنامج متخصص لأجهزة الدفع عند نقاط البيع قائم على نظام (جي بي آر أس) وذلك لمجموعة مختارة من التجار، وهو ما سيسمح لهؤلاء التجار بإجراء معاملات البطاقات بطريقة لاسلكية. وتم أيضاً طرح نظام إشعار نصي باستخدام الرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة، حيث يتم من خلاله تنبيه الزبائن فوراً بأية معاملة تتم باستخدام بطاقتهم الائتمانية الصادرة من بنك البحرين الوطني. وتم أيضاً إصدار بطاقات صراف آلي وبطاقات ائتمانية مزودة بشرائح إلكترونية، وهو ما يضمن مستويات أعلى من الأمن في إجراء المعاملات.

وحدة الخدمات المصرفية للشركات ووحدة الخدمات المصرفية التجارية

وخلال العام، كان تركيز القسم على دعم القطاعات النشطة من الاقتصاد المحلي ومساعدة الزبائن على تجاوز آثار الأزمة المالية. وبصد تحقيق هذا الهدف، دعم البنك مجالات العمل التقليدية مثل التجارة والمقاولات والصناعة وتمويل التجارة الخارجية ضمن عملياتها التوسعية ولتبي احتياجاتها ومتطلباتها المصرفية من خلال تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات. إذ قمنا بزيادة نسبة تواجدها في السوق من خلال إدارة علاقات مركزة وتسجيل موجودات جديدة، الأمر الذي يؤكد إلتزام بنك البحرين الوطني تجاه الاقتصاد المحلي، واعتقاده الجازم بأن مملكة البحرين في وضع يؤهلها ويمكنها من مواجهة الأوضاع الاقتصادية الحالية.



لقي تدشين خدمة المعاملات المصرفية عبر الانترنت استحساناً واسعاً وكان لها صدى طيب من قبل الزبائن، اذ لمسنا حرصهم على استخدام هذه الخدمة والتعامل بها.

والإجراءات في دائرة الموارد البشرية بصورة آلية وإتاحة منصّة فعالة للحصول على باقية من خدمات الموارد البشرية بسهولة.

دورنا في المجتمع

كان بنك البحرين الوطني ولا زال دائماً في صميم عملية تنمية المجتمع المحلي لمملكة البحرين. ويبدل البنك بصفة مستمرة جهوده الهادفة إلى تطوير المؤسسة التي تضطلع بدور هام في دعم رفاهية المجتمع وتطويره وتنميته وذلك في إطار المسؤولية التي يتحملها تجاه المجتمع.

وقد وضع البنك على قمة أولوياته عملية تطوير أنشطة أعماله بطريقة مسؤولة من ناحية اجتماعية وبيئية وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف للأطراف ذات العلاقة في البنك. وقد لعب البنك دوراً نشطاً في تقديم المساعدة والدعم للعديد من المشاريع والجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية.

إننا على علم بأن بنك البحرين الوطني يدين بما حققه من نجاحات وإنجازات لزيائنه وللمجتمع الذي يزاول فيه أعماله. هذا المجتمع الذي أصبح الآن في حاجة لاداء جيد ومستمر في ظل الظروف الراهنة. وفي نفس الوقت الذي نشعر فيه بالفخر والاعتزاز لأننا أصبحنا جزءاً من نسج المجتمع، فإننا مصمّمون على خدمة المجتمع من خلال تقديم المساعدة والدعم للفئات المحتاجة وإدماجها في المجتمع والاقتصاد المحلي لتكون عناصر منتجة وفعالة.

إننا مصمّمون على دعم المجتمع الذي نقدم خدماتنا له من نجاحاتنا المستمرة وترجمة هذا الواقع إلى ممارسة عملية من خلال تخصيص نسبة مئوية معينة من أرباح البنك السنوية الصافية لتوزيعها على العديد من البرامج والمشاريع في مجالات الرعاية الاجتماعية والعناية الصحية والقطاعات التي هي في أمس الحاجة في مجتمعنا. ويعود هذا البرنامج إلى عام ١٩٨٠ عندما بدأ البنك يشارك ويساهم في شئون المجتمع المحلي من خلال برنامج الهبات والتبرعات.

وفي عام ٢٠٠٩، ساهم البنك بمبلغ تجاوز المليون دينار بحريني من خلال برنامج الهبات والتبرعات التي تم توجيهها لمشاريع الرعاية الصحية والاجتماعية ودعم المؤسسات التعليمية بما في ذلك المدارس الحكومية ومعاهد ومؤسسات البحوث لضمان ايصال الدعم للفئات المحتاجة من المجتمع المحلي. هذا وقد وصل مجموع ما خصصه البنك من هبات وتبرعات إلى ٢٣,٧٥ مليون دينار بحريني منذ بداية البرنامج في عام ١٩٨٠.

الموارد البشرية

يدرك بنك البحرين الوطني أن نجاحه كمؤسسة مالية يعتمد بشكل كبير على مهارات ومعرفة وخبرة وتحفيز موظفيه ولهذا، فإن البنك ملتزم ببرامج تطويرهم الوظيفي. وتأتي على قمة أولويات دائرة الموارد البشرية عملية اجتذاب المهارات المحلية والتأكد من أنها أصبحت جزءاً من رأس المال البشري المتنامي وتدريبهم وتطويرهم والأخذ بأيديهم من أجل تطويرهم وظيفياً والمحافظة على الموظفين الأكفاء والموهوبين. ولهذا الغرض، قام البنك مؤخراً بتنفيذ استراتيجيات موارد بشرية شاملة تركز على المبادرات والعمليات الحساسة في مجال الموارد البشرية.

وضمن سياساته المعهودة، استمر البنك في التركيز على استقطاب وتوظيف الكوادر البحرينية الشابة والموهوبة وتطويرها. اذ تشكل سياسة البحرنة عاملاً هاماً من عوامل نجاح البنك وجزء حيوي من استراتيجية أعماله الأساسية. ونجح البنك في المحافظة على نسبة بحرنة بلغت ٩٢٪ من إجمالي موظفي البنك. وخارج إطار تطوير موظفيه، استمر البنك في برنامج الهادف إلى تدريب وتطوير شباب مملكة البحرين. وفي هذا الصدد شارك حوالي ٤٠ من الطلبة البحرينيين من مختلف الجامعات وبشكل ناجح في برنامج التدريب الصيفي في مختلف دوائر وأقسام البنك.

وفي سبيل تطوير قدرات التنفيذيين البحرينيين وشحن مهاراتهم القيادية، تم طرح برنامج التطوير القيادي بالاشتراك مع كليات الأعمال الرائدة في العالم، وسيسمح هذا البرنامج للمدراء التنفيذيين بتعزيز كفاءتهم ومهاراتهم القيادية من خلال إطلاعهم على الممارسات الإدارية العالمية.

إن ارتباط سياسة الموارد البشرية بأولويات أعمال البنك مستمرة في كونها قصة نجاح رئيسية لدائرة الموارد البشرية في بنك البحرين الوطني. فقد تم طرح نظام جديد لتنظيم وإدارة الأداء في بنك البحرين الوطني والذي يهدف بشكل أساسي لتعزيز الثقافة القائمة على الأداء في البنك. اذ يهدف النظام إلى تحسين أداء وإنتاجية الموظفين ومساعدتهم في التطوير ورفع الكفاءة والالتقان ليتمكنوا من تحقيق التقدم الوظيفي داخل المؤسسة.

ومن أجل رفع كفاءة العمليات وتطوير إجراءات العمل تم تطبيق نظام معلومات جديد للموارد البشرية في البنك والمتمثل في برنامج يساعد على القيام بمعظم العمليات



خالد علي جمعة
مساعد المدير العام التنفيذي

مجموعة الشئون الإدارية والمالية

إن ارتباط سياسة الموارد البشرية بأولويات أعمال البنك مستمرة في كونها قصة نجاح رئيسية لدائرة الموارد البشرية في بنك البحرين الوطني.

مراجعة العمليات

إن تقديم الخدمات الشخصية فائقة الجودة كان ولا يزال من بين أهم أهداف بنك البحرين الوطني. وضمن هذا التوجه، قام البنك بإعادة طرح خدمات مركز اتصالاته وذلك من خلال العمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وتعد هذه من المبادرات الاستراتيجية المهمة التي تبناها البنك.

نظام سويفت. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تقل عن 1٪ فقط هي التي استطاعت أن تفي بالمعايير الخاصة بمنح هذه الجائزة من ضمن مجموع زبائن تحويلات الأموال الذين تقوم جيه. بيه. مورجان بمراقبة تحويلاتهم. ويعتبر هذا العام التاسع على التوالي الذي يفوز فيه البنك بهذا التقدير وهو لا يظهر مركز البنك الرائد في مجال الخدمات المالية الدولية فحسب بل يثبت كذلك التزام البنك طويل الأجل بالتنوع والجودة.

مركز الاتصال لخدمات الزبائن

إن تقديم الخدمات الشخصية فائقة الجودة كان ولا يزال من بين أهم أهداف بنك البحرين الوطني. وضمن هذا التوجه، قام البنك بإعادة طرح خدمات مركز اتصالاته وذلك من خلال العمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وتعد هذه من المبادرات الاستراتيجية المهمة التي تبناها البنك، حيث أن المركز يقوم حالياً بتزويد الزبائن بالإضافة للخدمات المصرفية المتعلقة بحساباتهم بصفة مستمرة ميزات إضافية مثل خدمات الوقاية ضد الاختلاس والاحتيال وخدمة المعاملات المصرفية عبر الانترنت.

وقام البنك كذلك بتحديث خدمة الرد الصوتي التفاعلي (آي في آر) وذلك بهدف تحويل مركز الاتصال من مركز اتصال داخلي إلى مركز اتصال خارجي. ولم يتح هذا التحول للزبائن فرصة الحصول على معلومات فورية فحسب، بل ساعد البنك في الوقت نفسه في إعادة ترتيب أولويات خدماته المقدمة لزيائنه الكبار وزيادة مبيعاته عن طريق التسويق عبر الهاتف وتشمل الخصائص الجديدة لخدمة الرد الصوتي التفاعلي (آي في آر) التبليغ عن البطاقات المسروقة والمفقودة، وإجراء مدفوعات البطاقات الائتمانية، والحصول على بيانات الاستفسار عن القروض، وتحويل الأموال بين مختلف الزبائن، والاستفسار عن فواتير شركة بتلكو وشركة زين، وإجراء المدفوعات الفورية واختيار حسابك المفضل بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى.

سيعزز النظام الحالي المعمول به في مركز الاتصالات لخدمات الزبائن بنظام جديد على درجة عالية من التقنية والفعالية، فهو يقدم تشكيلة واسعة من الخصائص والمميزات، مثل التحويل الفوري للزبائن الهامين، تمييز أداء للموظفين العاملين على النظام، تقليل وقت انتظار الزبائن، وتنسيق أداء الموظفين بفعالية أكثر، وتقديم تقارير أكثر تفصيلاً. وتتيح خاصية الحل الذكي والموجودة في هذا النظام وسيلة فعالة للمركز تمكنه من تفعيل الحملات التسويقية والأعلانية عبر الهاتف.

ومن المشاريع الجديدة بالذكر في مجال تقنية المعلومات خلال عام ٢٠٠٩ مشروع استبدال وتحديث نظام الخزينة والذي يغطي خدمات الصرف الأجنبي وأسواق المال والصناديق الاستثمارية. ويمتاز النظام الجديد بتغطيته لجميع احتياجات الخزينة الحالية والمتوقعة في المستقبل، ويعتمد في تطبيقه على استخدام برنامج أوراكل الذي يضمن أطراً أفضل من الرقابة والأمن من الجانب التشغيلي. ويشهد النظام الجديد في الوقت الراهن عملية اختبار شاملة ومن المتوقع البدء بتطبيقه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.

العمليات المركزية

تعتبر الإدارة الفعالة والنشطة لمخاطر عمليات غسيل الأموال من أهم الأولويات لتحقيق معايير النجاح المصرفي على المستوى الدولي. ومن وجهة النظر هذه، تركزت فلسفة البنك على تعزيز إدارة مخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر غسيل الأموال، إذ استمر هذا المحور كعادته في كونه إحدى أهم الأولويات البنك طوال عام ٢٠٠٩، واتخذ البنك مبادرة في هذا الصدد من خلال إبرام اتفاقية مع واحدة من أكبر شركات برامج الكمبيوتر المعروفة وذلك لتكوين نظام متخصص ومتطور لمكافحة غسيل الأموال. وقد تم تنفيذ البرنامج بشكل ناجح خلال شهر يونيو ٢٠٠٩، ويركز نظام مكافحة غسيل الأموال على ثلاث محاور رئيسية هامة وهي: كيفية التعرف الصحيح على هوية الزبون ومراقبة تدفق المدفوعات عبر نظام سويفت ومراقبة المعاملات المصرفية. وتعكس هذه المبادرة المتمثلة بتركيب أحدث نظام لمكافحة غسيل الأموال الأهمية القصوى التي يوليها بنك البحرين الوطني للوفاء بالاشتراطات الدولية والالتزام بتطبيقها بأعلى درجات الدقة والفعالية.

وتم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير المدروسة للتأكد من التزام البنك بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي من خلال قانون مكافحة غسيل الأموال والتوصيات التي وضعتها مجموعة العمل المالية الدولية خلال عام ٢٠٠٣، وذلك أخذ بعين الاعتبار أفضل الممارسات الدولية المطبقة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل النشاطات الإرهابية. واعترافاً باستمرار تحقيق بنك البحرين الوطني لمستويات عالية من الأداء وإلتزامه بتطبيق المعايير في عمليات تحويل الأموال فاز البنك بجائزة جودة الخدمة من قبل جيه بيه مورجان في عام ٢٠٠٩، وذلك لتحقيقه الامتياز في التحويلات بالدولار الأمريكي. ويقدم بنك جيه. بيه. مورجان هذه الجائزة لفئة مختارة من زبائنه من المؤسسات التي تقوم بعمليات تحويل الدولار ممن يحققون نتائج باهرة ومضطردة أثناء إجراء المدفوعات عبر



في عام ٢٠٠٩ كان بنك البحرين الوطني في طليعة المؤسسات السباقية في توفير الدعم المالي لتجهيز المقر الجديد لسوق البحرين للأوراق المالية وتقديم دعم مالي وقدره ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

- شراء جهاز ايكو جديد لصالح مركز الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي للقلب.
- دعم مالي سنوي لمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب التابع لمستشفى قوة دفاع البحرين.

القطاع الاجتماعي

- بناء وتأثيث دار بنك البحرين الوطني للمسنين
- بناء وتأثيث جمعية الصداقة للمكفوفين
- بناء وتأثيث دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين وتجهيز حافلة بمعدات خاصة
- تقديم حافلتين مجهزتين خصيصاً لمركز البحرين للحراك الدولي ومركز المحرق للرعاية الاجتماعية
- دعم مالي سنوي لجميع المرافق الاجتماعية التي قام البنك بإنشائها

القطاع التعليمي

- إنشاء مبنى عمادة القبول والتسجيل بجامعة البحرين
- بناء وتأثيث مكتبة بنك البحرين الوطني العامة في المحرق
- تزويد جامعة البحرين بنظام إلكتروني للمكتبات «الأفق»
- تزويد جامعة البحرين بمختبرين للكمبيوتر بالإضافة إلى دعم مالي سنوي منذ سنوات طويلة
- المساهمة في بناء مركز عيسى الثقافي
- تركيب أجهزة تكييف في جميع المدارس الابتدائية الحكومية
- دعم مالي سنوي لصندوق الطالب الجامعي
- إنشاء مكتبة بنظام إلكتروني لمركز معلومات المرأة والطفل

- جمعية متلازمة داون
- مركز المنار لرعاية الوالدين
- الاتحاد البحريني لرياضة المعوقين
- الجمعية الاهلية لامراض الدم الوراثية
- الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة
- جمعية البحرين للأطفال ذوي الصعوبة في السلوك والتواصل
- دار رعاية الطفولة
- جمعية رعاية الطفل والامومة
- جمعية الصداقة للمكفوفين
- المعهد التأهيلي لذوي الاحتياجات الخاصة
- مركز معلومات المرأة والطفل
- الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية
- مركز سلطان بن عبدالعزيز لتنمية السمع والنطق
- المعهد السعودي البحريني للمكفوفين

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم البنك العديد من الهبات والتبرعات الخيرية للمشاريع النبيلة والمؤسسات والجمعيات التطوعية.

المشاريع الرئيسية التي تم تمويلها والهبات والتبرعات الخيرية الهامة التي تم تقديمها منذ بدء برنامج الهبات والتبرعات الخيرية:

القطاع الصحي

- بناء وتجهيز مركز بنك البحرين الوطني الصحي في الدير
- تمويل وتأثيث مركز بنك البحرين الوطني الصحي في عراد ومركز العلاج الطبيعي التابع له.
- تزويد مجمع السلمانية الطبي بجهازي تصوير بأشعة إكس وسيارة إسعاف وأجهزة لغسل الكلى ونظام لتشخيص المسالك البولية.

وبمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك، قام البنك بتنظيم زيارة وتوزيع هدايا لنزلاء وموظفي دار بنك البحرين الوطني للمسنين ودار بنك البحرين الوطني للأطفال المعوقين ومركز البحرين للحراك الدولي وروضة الصداقة للمكفوفين والمعهد البحريني السعودي للمكفوفين ودار رعاية الطفولة.

الرعاية والدعم

- لقد اضطلع بنك البحرين الوطني بدور رائد في دعم عدد من الأنشطة والفعاليات الهامة. وفيما يلي أهم الأنشطة الرئيسية التي شارك البنك فيها كراع رئيسي خلال عام ٢٠٠٩:

الأنشطة الصحية

- رعاية المؤتمر الدولي العاشر لطب العيون للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي نظّمته جمعية أطباء العيون

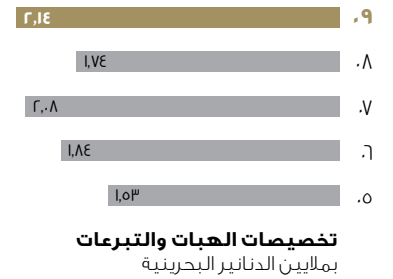
الأنشطة أخرى

- المؤتمر التاسع لمصارف دول الخليج العربية الذي تم تنظيمه من قبل مصرف البحرين المركزي

فيما يلي أهم الجهات الرئيسية المستفيدة من برنامج الهبات والتبرعات لهذا العام:

- دار بنك البحرين الوطني للمسنين
- دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين
- جمعية الاصلاح
- جمعية البحرين لمكافحة السرطان
- مجموعة مطار البحرين الدولي
- جمعية البحرين الخيرية
- جمعية الهلال الاحمر البحريني
- مركز المحرق للرعاية الاجتماعية
- المؤسسة الخيرية الملكية
- جمعية السكري البحرينية
- جمعية النور للبر
- مركز الرحمة
- مؤسسة السنابل لرعاية الايتام
- مركز عايشة يتيم
- مركز التنمية الاقتصادية

مراجعة العمليات



وضع البنك على قمة أولوياته عملية تطوير أنشطة أعماله بطريقة مسؤولة من ناحية إجتماعية وبيئية، وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف للأطراف ذات العلاقة مع البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موظفينا يقدمون مساهمات إيجابية وهامة من خلال التطوع بمهاراتهم وكفاءتهم وخبراتهم في مجالات عدة ونقلها إلى مجتمع الطلبة المحلي. ويشمل ذلك المشاركة في العديد من الندوات والورش التدريبية للطلبة من مختلف المؤسسات التعليمية، وعلى وجه الخصوص الطلبة الذين يشملهم برنامج بعثات صاحب السمو الملكي ولي العهد والذي يهدف إلى تطوير الرؤية والمهارات والإمكانيات القيادية لدى قادة المستقبل في مملكة البحرين.

ومنذ عام ١٩٥٧، فقد رحب بنا المجتمع المحلي واعتبرنا جزءاً منه حيث وضع ثقته في بنك البحرين الوطني. ولهذا وضعنا دائماً في أذهاننا أنه في الوقت الذي نحن فيه محظوظون كثيراً، فإن من واجبنا الاستمرار في دعم ومساعدة الفئات المحتاجة وذوي الاحتياجات الخاصة. إننا نشعر بشرف بالغ واعتزاز كبير أن من واجبنا أن نخدم المجتمع الذي نعمل فيه من خلال تقديم أكثر من مجرد خدمات مصرفية فقط.

المشاريع الرئيسية والأعمال الخيرية التي قام البنك برعايتها خلال عام ٢٠٠٩

برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية الدولية

في عام ٢٠٠٦ شارك البنك كراع رئيسي لبرنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية الدولية والتزم بالتبرع للبرنامج بما مجموعه ٥٠٠,٠٠٠ دينار بحريني على مدى خمس سنوات. وفي مرحلة لاحقة من عمر البرنامج، قام البنك بتطوير وزيادة رعايته له كراع بلاتيني وذلك في عام ٢٠٠٩ حيث التزم بالتبرع للبرنامج بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني خلال خمس سنوات. وقد قدم البنك مساهمة أولية للبرنامج بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار بحريني. وتعكس مساهمة البنك للبرنامج دعمه المستمر لتطوير الموارد البشرية في مملكة البحرين وعلى وجه الخصوص البرامج التي يتم من خلالها تمويل دراسات الطلبة البحرينيين والهادفة إلى تطوير وتحسين مؤهلاتهم الأكاديمية بما في ذلك الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه.

دعم القضية الفلسطينية

في وقت سابق من العام، التزم بنك البحرين الوطني بتقديم مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للجمعية البحرينية لدعم الشعب الفلسطيني في غزة، وقد تعهد البنك، وضمن تغطية تلفزيونية مكثفة على مستوى البحرين، بتقديم المبلغ لمساعدة الفلسطينيين في نضالهم العادل لنيل استقلالهم وإنشاء دولتهم الخاصة بهم.

دعم مستشفى قوة دفاع البحرين

ساهم بنك البحرين الوطني بمبلغ ٢٩٠,٠٠٠ دينار بحريني لاستكمال عملية تطوير وتحديث أنظمة تقنية المعلومات في مستشفى قوة دفاع البحرين. ولن تساعد هذه المساهمة مستشفى قوة دفاع البحرين فحسب في تقديم خدمات طبية أسرع وأفضل للمجتمع ولكنها ستساعد أيضاً في وضع المستشفى في مصاف المؤسسات الطبية الأخرى من حيث مستويات تقنية المعلومات وذلك على النطاق الإقليمي والمحلي.

سوق البحرين للأوراق المالية

في عام ٢٠٠٩، كان بنك البحرين الوطني واحداً من بين أوائل المؤسسات المالية التي تعهدت بتقديم مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لرعاية شاشة العرض الرئيسية لمكتب سوق البحرين للأوراق المالية في مرفأ البحرين المالي. وقد لعب البنك دائماً دوراً أساسياً في تطوير السوق المالية في مملكة البحرين ويأتي التزامه بدعم سوق البحرين للأوراق المالية تأكيداً لجهوده الهادفة إلى أن يكون مساهماً فعّالاً في تحقيق رؤية المملكة لأن تكون مركزاً مالياً مرموقاً.

دعم الجمعيات الخيرية المحلية

كان عام ٢٠٠٩ هو العام الرابع عشر على التوالي الذي يقدم فيه البنك المساعدات والمعونات للصناديق الخيرية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. وخلال السنوات الثلاثة عشرة الماضية، تم تقديم حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار من المساعدات للصناديق الخيرية المحلية التي تقدم المساعدات للأسر المحتاجة والمعوزين في جميع أنحاء المملكة. ففي عام ٢٠٠٩، قام بنك البحرين الوطني بتوزيع ٧٧٠٠ قسائم شراء بكلفة اجمالية قدرها ١٥٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني من خلال الجمعيات والصناديق الخيرية وذلك لإيصالها للعوائل التي هي بحاجة ماسة للمساعدة والدعم لشراء احتياجاتهم خلال شهر رمضان الكريم.

مساعدة طلبة المدارس الحكومية

وفي عام ٢٠٠٩، استفاد أكثر من ٢٠,٠٠٠ من طلبة المدارس الحكومية من برنامج كسوة الشتاء السنوية. وضمن هذا البرنامج، قام البنك بتوزيع قسائم بقيمة ١٥٠,٠٠٠ دينار بحريني على الطلبة والطالبات المحتاجين في جميع المدارس الحكومية في مملكة البحرين.